

وبدأت أحداث هذه المذبحة عندما صعدت "إسرائيل" من عملياتها العسكرية ضد القرى الفلسطينية الأمامية بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع الدول العربية في محاولة لفرض الصلح على هذه الدول وبناء جدار رعب على طول خط الهدنة وتفریغ القرى الأمامية الفلسطينية من السكان. وفي الرابع عشر من أكتوبر عام 1953 وتحديداً الساعة السابعة والنصف مساء، حيث قامت الوحدة 101 للعمليات الخاصة بقيادة شارون والوحدة 890 للمظليين قوامها ستمائة بحصار القرية، وعزلها عن باقي القرى المجاورة، ثم بدأت بقصف القرية بشكل مركز بمدافع الهاون. ما أُجبر السكان على البقاء داخل بيوتهم، ثم بعد ذلك أخذت الوحدة تتنقل من بيت إلى آخر في شكل عملية حربية داخل منطقة مدنية، تم فيها إلقاء القنابل داخل البيوت، وإطلاق النار عشوائياً عبر الأبواب والنوافذ المفتوحة، وإطلاق النار على كل من يحاول الفرار. كما تم نسف المنازل فوق رؤوس سكانها، وقدر عدد البيوت التي نسفت في هذه العملية 56 منزلًا، بالإضافة إلى مسجد ومدرستين وخزان مياه. وكان أول شهادة القرية مصطفى محمد حسان، فيما أُبيدت أسر كاملة منها أسرة عبد المنعم قادوس البالغ عدد أفرادها 12 فرداً. وكانت مذبحة قبة إحدى المذايحة التي خلفت أصداءً واسعةً وآثاراً وردود فعل مختلفة على الساحتين المحلية والعربية. ووفق ما سرد أهالي القرية وشهود عيان فقد تعرضت قبة مساء يوم 14 تشرين الأول / أكتوبر لعدوان إسرائيلي وحشى نفذته وحدات من الجيش النظامي وفق خطة معدة مسبقاً واستخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة. وكان من أشد مشاهد المجزرة إيلاماً مشهد امرأة من أهل القرية وهي تجلس فوق كومة من الأنقاض وترسل نظرة تائهة إلى السماء، وقد برزت من تحت الأنقاض يد وأرجل صغيرة من أشلاء أولادها الستة، وكان جثمان زوجها ممزقاً من كثرة الطلقات النار التي أطلقت عليه وملقى على الطريق المواجه لها. وجاءت المذبحة ردًا على عملية تسلل تمت في 12 أكتوبر 1953 من الأردن إلى مستوطنة يهودية، وقام المتسللون وقتها بإلقاء قنبلة داخل المستوطنة وقتل فيها يهوديان وأصيب ثالث، وتمكن المتسللون من العودة بسلام إلى الأردن. وصدر في 13 أكتوبر قرار دافيد بن غوريون مع حكومته (التي لم تضم في حينه وزير الخارجية موسيه شاريت) القيام بعملية انتقامية قاسية ضد قرية قبة، وتم تمرير القرار بشكل مباشر إلى قسم العمليات والتنفيذ، وصدر الأمر إلى قيادة المنطقة العسكرية الوسطى التي أصدرت أوامر إلى الوحدة رقم 101 بقيادة الميجور اريئيل شارون وكتيبة المظليين رقم 890. ونص الأمر على: "تنفيذ هدم وإلحاق ضربات قصوى بالأرواح بهدف تهريب سكان القرية من بيوتهم". وفي اليوم التالي قرر رئيس حكومة الاحتلال ديفيد بن غوريون، وحكومته الرد بعملية انتقامية قاسية ضد قرية قبة التي مر من خلالها المتسللون، ونص قرار المذبحة على "تنفيذ هدم وإلحاق ضربات قوية لسكانها بهدف تهجيرهم. وقبة قرية فلسطينية تقع على بعد 11 كيلومتراً إلى الشمال الشرقي لمدينة اللد وإلى الغرب من مدينة رام الله، 635 نسمة إضافة إلى حوالي أربعة آلاف مهجر من مدن وقرى أخرى، وكانت تتبع قضاء الرملة قبيل النكبة، والآن تتبع قضاء رام الله. وبدأت أحداث هذه المذبحة عندما صعدت "إسرائيل" من عملياتها العسكرية ضد القرى الفلسطينية الأمامية بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع الدول العربية في محاولة لفرض الصلح على هذه الدول وبناء جدار رعب على طول خط الهدنة وتفریغ القرى الفلسطينية من السكان. وفي الرابع عشر من أكتوبر عام 1953 وتحديداً الساعة السابعة والنصف مساء، حيث قامت الوحدة 101 للعمليات الخاصة بقيادة شارون والوحدة 890 للمظليين قوامها ستمائة بحصار القرية، وعزلها عن باقي القرى المجاورة، ثم بدأت بقصف القرية بشكل مركز بمدافع الهاون. ما أُجبر السكان على البقاء داخل بيوتهم، ثم بعد ذلك أخذت الوحدة تتنقل من بيت إلى آخر في شكل عملية حربية داخل منطقة مدنية، تم فيها إلقاء القنابل داخل البيوت، وإطلاق النار عشوائياً عبر الأبواب والنوافذ المفتوحة، وإطلاق النار على كل من يحاول الفرار. كما تم نسف المنازل فوق رؤوس سكانها، وقدر عدد البيوت التي نسفت في هذه العملية 56 منزلًا، بالإضافة إلى مسجد ومدرستين وخزان مياه. وكان أول شهادة القرية مصطفى محمد حسان، فيما أُبيدت أسر كاملة منها أسرة عبد المنعم قادوس البالغ عدد أفرادها 12 فرداً. وكانت مذبحة قبة إحدى المذايحة التي خلفت أصداءً واسعةً وآثاراً وردود فعل مختلفة على الساحتين المحلية والعربية. ووفق ما سرد أهالي القرية وشهود عيان فقد تعرضت قبة مساء يوم 14 تشرين الأول / أكتوبر لعدوان إسرائيلي وحشى نفذته وحدات من الجيش النظامي وفق خطة معدة مسبقاً واستخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة. وكان من أشد مشاهد المجزرة إيلاماً مشهد امرأة من أهل القرية وهي تجلس فوق كومة من الأنقاض وترسل نظرة تائهة إلى السماء، وقد برزت من تحت الأنقاض يد وأرجل صغيرة من أشلاء أولادها الستة، وكان جثمان زوجها ممزقاً من كثرة الطلقات النار التي أطلقت عليه وملقى على الطريق المواجه لها. وجاءت المذبحة ردًا على عملية تسلل تمت في 12 أكتوبر 1953 من الأردن إلى مستوطنة يهودية، وقام المتسللون وقتها بإلقاء قنبلة داخل المستوطنة وقتل فيها يهوديان وأصيب ثالث، وتمكن المتسللون من العودة بسلام إلى الأردن. وصدر في 13 أكتوبر قرار دافيد بن غوريون مع حكومته (التي لم تضم في حينه وزير

الخارجية موشيه شاريت) القيام بعملية انتقامية قاسية ضد قرية قبية، وتم تمرير القرار بشكل مباشر إلى قسم العمليات والتنفيذ، وصدر الأمر إلى قيادة المنطقة العسكرية الوسطى التي أصدرت أوامر إلى الوحدة رقم 101 بقيادة الميجور اريئيل شارون وكتيبة المظلعين رقم 890. ونص الأمر على: "تنفيذ هدم وإلحاق ضربات قصوى بالأرواح بهدف تهريب سكان القرية من بيوتهم". وفي اليوم التالي قرر رئيس حكومة الاحتلال ديفيد بن غوريون، وحكومته الرد بم_operationانتقامية قاسية ضد قرية قبية التي مر من خلالها المتسللون، ونص قرار المذبحة على "تنفيذ هدم وإلحاق ضربات قوية لسكانها بهدف تهجيرهم. وقبة قرية فلسطينية تقع على بعد 11 كيلومتراً إلى الشمال الشرقي لمدينة اللد وإلى الغرب من مدينة رام الله، 635 نسمة إضافة إلى حوالي أربعة آلاف مهجر من مدن وقرى أخرى، وكانت تتبع قضاء الرملة قبيل النكبة، وألآن تتبع قضاء رام الله.